المحاضرة الثانية: القياس والمؤشرات التنموية

في عالم العلاقات الدولية اليوم، يُعد قياس التنمية أمراً أساسياً لفهم ديناميكيات الدول والمنظمات الدولية، حيث يساعد في رسم خرائط التقدم البشري وتحديد الفجوات التي تؤثر على الاستقرار العالمي. أن مؤشرات التنمية ليست مجرد أرقام إحصائية، بل هي أدوات سياسية تعكس التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتؤثر مباشرة على صياغة السياسات الدولية. ، سأستعرض مؤشر التنمية البشرية(HDI) ، ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد(MPI) ، ومؤشرات عدم المساواة مثل معامل جيني والنسبة بالما، مع التركيز على علاقتها بتحديد أولويات السياسات.

يُعتبر مؤشر التنمية البشرية (HDI) أحد أبرز الأدوات التي طورها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لقياس التقدم البشري بعيداً عن المقاييس الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي. يركز هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد أساسية: الصحة (قياساً بعمر الافتراضي عند الولادة)، والتعليم (من خلال متوسط سنوات الدراسة المتوقعة وسنوات الدراسة الفعلية)، والدخل (بناءً على الناتج القومي الإجمالي للفرد معدل حسب تعادل القوة الشرائية). في تقرير التنمية البشرية لعام 2024/2023، أظهر المؤشر انخفاضاً عالمياً بسبب جائحة كوفيد-19، حيث تراجع متوسط HDI لأول مرة في تاريخه، مما يعكس تأثير الأزمات الصحية على التنمية. هذا المؤشر يساعد الدول على مقارنة أدائها، مثلما حققت النرويج تصنيفاً عالياً بفضل نظامها الصحي والتعليمي القوي، بينما تعاني دول مثل أفغانستان من تصنيفات منخفضة بسبب النزاعات [1].

مع تطور مؤشر التنمية البشرية على مر السنين، أصبح يشمل تعديلات ليعكس الجوانب غير المادية للتنمية، مثل القدرات البشرية والحريات. في التقرير الأحدث لعام 2025، يركز UNDP على "مسارات التنمية الجديدة"، مشدداً على الحاجة إلى خيارات سياسية تتجاوز النمو الاقتصادي لتشمل الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية. على سبيل المثال، أظهرت البيانات أن دولاً مثل سويسرا وسويسرا تحتل المراتب الأولى بفضل توازنها بين الصحة والتعليم، بينما شهدت دول نامية مثل الهند تحسناً تدريجياً لكنها لا تزال تواجه تحديات في التعليم الابتدائي. هذا التطور يجعل HDI أداة حيوية في العلاقات الدولية، حيث يستخدم في المفاوضات الدولية لتوزيع المساعدات الإنمائية[2] .

من الناحية النقدية، يواجه مؤشر التنمية البشرية انتقادات لعدم احتسابه عوامل مثل عدم المساواة داخل الدول أو التأثيرات البيئية، مما دفع إلى تطوير إصدارات معدلة مثل مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة .(IHDI) في دراسة حديثة نشرت في مجلة"Our World in Data" ، أوضحت البيانات أن HDI يظهر اتجاهاً تصاعدياً عالمياً منذ التسعينيات، لكنه انخفض مؤخراً بسبب الجائحة، مما يؤكد حاجته إلى تحديثات مستمرة ليبقى ذا صلة في سياق الأزمات الدولية. هذا النقد يعزز دور HDI في تحفيز الدول على إعادة صياغة سياساتها الداخلية لتحقيق تنمية شاملة[3]

مع تطور مؤشر التنمية البشرية على مر السنين، أصبح يشمل تعديلات ليعكس الجوانب غير المادية للتنمية، مثل القدرات البشرية والحريات، حيث تحول من مقياس اقتصادي بسيط إلى إطار يدمج الاستدامة والابتكار التكنولوجي. في التقرير الأحدث لعام 2025، الذي يحمل عنوان "مسألة اختيار: الناس والإمكانيات في عصر الذكاء الاصطناعي"، يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على كيفية تشكيل الذكاء الاصطناعي لمسارات التنمية الجديدة، مشدداً على ضرورة اتخاذ خيارات سياسية تتجاوز النمو الاقتصادي التقليدي لتشمل الاستدامة البيئية، العدالة الاجتماعية، والحماية من مخاطر التكنولوجيا. على سبيل المثال، أظهرت البيانات في هذا التقرير أن دولاً مثل سويسرا، التي تحتل المرتبة الأولى بقيمة HDI تبلغ 0.967، نجحت في تحقيق توازن مثالي بين الصحة العامة والتعليم العالي الجودة، حيث يعتمد نظامها التعليمي على الابتكار والتدريب المهني، مما ساهم في خفض معدلات البطالة إلى أقل من 3% ورفع متوسط العمر المتوقع إلى أكثر من 83 عاماً. في المقابل، شهدت دول نامية مثل الهند تحسناً تدريجياً في HDI من 0.645 في 2020 إلى 0.666 في 2024،

---

[1] United Nations Development Programme. "Human Development Report 2023/2024: Breaking the Gridlock: Reimagining Cooperation in a Polarized World." New York: UNDP, 2024.

[2] United Nations Development Programme. "Human Development Report 2025: Futures Unbound: Reimagining Pathways in a Divided World." New York: UNDP, 2025.

[3] . Gapminder Foundation. "Human Development Index." Our World in Data, 2025. https://ourworldindata.org/grapher/human-development-index.

لكنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في التعليم الابتدائي، حيث يعاني أكثر من 20% من الأطفال من نقص في الوصول إلى التعليم الأساسي بسبب الفجوات الإقليمية والاقتصادية، كما أظهرت حملات مثل "التعليم للجميع" نجاحاً جزئياً في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس. هذا التطور يجعل HDI أداة حيوية في العلاقات الدولية، حيث يُستخدم في المفاوضات الدولية لتوزيع المساعدات الإنمائية، مثلما حدث في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب آسيا لدعم برامج التعليم الرقمي[4].

في سياق التطور التاريخي لمؤشر التنمية البشرية، بدأ كفكرة في تقرير 1990 ليصبح اليوم أداة ديناميكية تتكيف مع التحديات العالمية مثل الذكاء الاصطناعي والتغير المناخي، مما يعكس القدرات البشرية في اتخاذ قرارات مستدامة. على سبيل المثال الواقعي، في سويسرا، ساهم ارتفاع HDI في تعزيز السياسات الاجتماعية مثل نظام الرعاية الصحية الشامل، الذي غطى 99% من السكان، مما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات الناتجة عن الأمراض المزمنة بنسبة 15% خلال العقد الماضي، كما أن استثماراتها في التعليم المهني أدت إلى نمو اقتصادي مستدام يعتمد على الابتكار في مجالات مثل الصيدلة والتكنولوجيا. أما في الهند، فقد أدى التحسن التدريجي في HDI إلى إطلاق برامج مثل "مهمة المهارات الهندية" التي دربت أكثر من 40 مليون شاب على المهارات الرقمية، مما قلل من معدلات البطالة الشبابية في المناطق الحضرية، لكن التحديات في التعليم الابتدائي تظهر في تقارير منظمة اليونيسف التي تشير إلى أن 35% من الأطفال في المناطق الريفية يفتقرون إلى مهارات القراءة الأساسية، مما يعيق التنمية الشاملة. هذه الأمثلة تبرز كيف يحفز HDI الدول على إعادة توجيه سياساتها نحو تعزيز الحريات والقدرات، خاصة في ظل التقسيمات العالمية الناتجة عن الجيوسياسية[5].

كما أن تكامل الذكاء الاصطناعي في مسارات التنمية الجديدة، كما يناقشه تقرير 2025، يفتح آفاقاً لتعزيز القدرات البشرية من خلال أدوات تعليمية وصحية متقدمة، لكنه يطرح تحديات أخلاقية. في سويسرا، على سبيل المثال، استخدمت الحكومة الذكاء الاصطناعي في برامج الرعاية الصحية للتنبؤ بالأمراض، مما رفع متوسط العمر المتوقع ودعم HDI العالي، حيث ساهم في خفض تكاليف الرعاية بنسبة 20% من خلال التشخيص الآلي. في الهند، ساعدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج التعليم عن بعد، مثل تلك التي أطلقتها وزارة التعليم خلال الجائحة، في الوصول إلى ملايين الطلاب في المناطق النائية، مما أدى إلى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي بنسبة 10%، لكن الفجوات الرقمية لا تزال تحول دون الاستفادة الكاملة، كما في حالات المناطق الريفية حيث يفتقر 40% من السكان إلى الإنترنت. هذا التطور يعزز دور HDI في المفاوضات الدولية، مثل اتفاقيات الأمم المتحدة حول الذكاء الاصطناعي، لضمان توزيع عادل للمساعدات التكنولوجية[6].

من الناحية النقدية، يواجه مؤشر التنمية البشرية انتقادات لعدم احتسابه عوامل مثل عدم المساواة داخل الدول أو التأثيرات البيئية، مما دفع إلى تطوير إصدارات معدلة مثل مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة (IHDI)، الذي يخصم من HDI بناءً على توزيع الدخل والتعليم والصحة. في دراسة حديثة نشرت في موقع "Our World in Data" لعام 2025، أوضحت البيانات أن HDI يظهر اتجاهاً تصاعدياً عالمياً منذ التسعينيات، حيث ارتفع من 0.601 في 1990 إلى 0.739 في 2024، لكنه انخفض مؤخراً بسبب الجائحة وتوقف التقدم في جميع المناطق، مما يؤكد حاجته إلى تحديثات مستمرة ليبقى ذا صلة في سياق الأزمات الدولية مثل النزاعات والتغير المناخي. هذا النقد يعزز دور HDI في تحفيز الدول على إعادة صياغة سياساتها الداخلية لتحقيق تنمية شاملة، كما في حالة سويسرا حيث أدى IHDI إلى تعزيز السياسات الضريبية التصاعدية لتقليل الفجوات.[7]

بالإضافة إلى ذلك، يُنتقد HDI لعدم مراعاته التأثيرات البيئية، حيث يركز على النمو دون حساب الاستهلاك المفرط للموارد، مما أدى إلى اقتراح تعديلات مثل دمج الحدود الكوكبية في التقييم. على سبيل المثال الواقعي، في الهند، أظهر IHDI انخفاضاً

---

[4] United Nations Development Programme. "Human Development Report 2025: A Matter of Choice: People and Possibilities in the Age of AI." New York: UNDP, 2025.

[5] United Nations Development Programme. "Human Development Report 2025: A Matter of Choice: People and Possibilities in the Age of AI." New York: UNDP, 2025.

[6] United Nations Development Programme. "Human Development Report 2025: A Matter of Choice: People and Possibilities in the Age of AI." New York: UNDP, 2025.

[7] Gapminder Foundation. "Human Development Index." Our World in Data, 2025. https://ourworldindata.org/grapher/human-development-index.

بنسبة 25% عن HDI بسبب عدم المساواة في التوزيع، مما دفع الحكومة إلى برامج مثل "الهند النظيفة" لربط التنمية بالاستدامة، لكن التحديات البيئية مثل التلوث في دلهي أدت إلى خسائر اقتصادية تصل إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يبرز الحاجة إلى مؤشرات أكثر شمولاً. في سويسرا، يظهر IHDI تقدماً أفضل بسبب السياسات البيئية القوية، مثل الاستثمار في الطاقة المتجددة الذي غطى 60% من الاحتياجات، مما حافظ على توازن التنمية. هذه النقود تحفز على تحديثات مستمرة لـ HDI ليظل فعالاً في مواجهة الأزمات.[8]

كما أن انتقادات HDI تشمل عدم القدرة على قياس الجوانب النوعية مثل الرفاهية النفسية أو الحقوق السياسية، مما يجعله غير كافٍ لفهم التنمية الحقيقية. في دراسة نقدية من UNDP نفسها، أظهرت أن IHDI يوفر تصحيحاً أفضل، حيث انخفض HDI العالمي بنسبة 10-20% عند تعديله لعدم المساواة، كما في حالة البرازيل حيث أدى عدم التوزيع إلى احتجاجات اجتماعية. في الهند، أدى هذا النقد إلى إصلاحات في التعليم، مثل زيادة الميزانية بنسبة 6% في 2024 لتقليل الفجوات، بينما في سويسرا ساعد في تعزيز الديمقراطية المباشرة. هذا يعزز دور النقد في تحسين السياسات الدولية[9].

في السياق الواقعي، أدى انخفاض HDI بسبب الجائحة إلى تأثيرات ملموسة، مثل في الهند حيث ارتفعت معدلات الفقر بنسبة 7%، مما دفع إلى برامج دعم اقتصادي بلغت 200 مليار دولار. أما في سويسرا، فقد حافظت على استقرارها من خلال دعم القطاع الصحي، مما قلل الخسائر. هذه الأمثلة تظهر كيف يحتاج HDI إلى تعديلات ليظل ذا صلة[10].

أما بالنسبة لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد(MPI) ، فهو يقيس الفقر ليس بالدخل فقط، بل من خلال حرمانات متعددة في الصحة والتعليم والمعيشة، مما يجعله مكملاً لـ HDI في العلاقات الدولية. طورته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) بالشراكة معUNDP ، ويشمل عشرة مؤشرات مثل التغذية، التعليم، والصرف الصحي. في تقرير 2025، أظهر MPI أن 1.1 مليار شخص يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، مع تركيز على تداخل الفقر مع مخاطر المناخ، حيث يتعرض 80% من الفقراء لمخاطر بيئية. هذا يبرز كيف يساعد MPI الدول في تحديد المناطق الأكثر احتياجاً، مثل أفريقيا جنوب الصحراء[11] .

في تقرير MPI لعام 2024، ركز على تقاطع الفقر مع النزاعات، مشيراً إلى أن أكثر من نصف الفقراء يعيشون في مناطق متضررة من الحروب، مما يؤثر على السياسات الدولية مثل برامج المساعدات الإنسانية. على سبيل المثال، في دول مثل السودان، يظهر MPI حرماناً عالياً في الصحة، مما يدفع المنظمات الدولية إلى تخصيص موارد للطوارئ. هذا المؤشر يعزز الفهم الشامل للفقر، مقارنة بالمقاييس النقدية التقليدية، ويسهم في صياغة أهداف التنمية المستدامة [12].

---

[8] United Nations Development Programme. "Inequality-Adjusted Human Development Index (IHDI)." Human Development Reports, 2025. https://hdr.undp.org/inequality-adjusted-human-development-index.

[9] Klosen, Stephan. "Human Development Indices and Indicators: A Critical Evaluation." Human Development Reports, UNDP, 2018. https://hdr.undp.org/system/files/documents/klasenfinal.pdf.

[10] United Nations Development Programme. "Human Development Report 2025: A Matter of Choice: People and Possibilities in the Age of AI." New York: UNDP, 2025.

[11] Oxford Poverty and Human Development Initiative. "Global Multidimensional Poverty Index 2025: Overlapping Hardships: Poverty and Climate Hazards." Oxford: OPHI, 2025.

[12] United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative. "Global Multidimensional Poverty Index 2024: Poverty Amid Conflict." New York: UNDP, 2024.

نقدياً، يُثنى على MPI لقدرته على قياس شدة الفقر، لكنه يُنتقد لاعتماده على بيانات محدودة في بعض الدول، كما في تقرير 2023 الذي غطى أكثر من 100 دولة نامية. هذا يجعله أداة قيمة في العلاقات الدولية لتقييم فعالية البرامج الإنمائية، مثل تلك التي تدعمها البنك الدولي[13] .

أما بالنسبة لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، فهو يقيس الفقر ليس بالدخل النقدي فقط، بل من خلال مجموعة من الحرمانات المتعددة في ثلاثة أبعاد رئيسية: الصحة (التغذية والوفيات الطفولية)، والتعليم (سنوات الدراسة والحضور المدرسي)، والمعيشة (الطاقة النظيفة، الصرف الصحي، المياه النظيفة، الكهرباء، السكن، والأصول). هذا النهج يجعله مكملاً مثالياً لمؤشر التنمية البشرية (HDI) في سياق العلاقات الدولية، حيث يوفر رؤية أعمق للفقر غير المالي، مما يساعد المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة في تصميم برامج مساعدات أكثر دقة. طورته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في عام 2010، ويشمل عشرة مؤشرات محددة، مثل نقص التغذية (إذا كان أي فرد في الأسرة يعاني من سوء التغذية)، وعدم الحصول على ست سنوات دراسية على الأقل، وعدم توفر صرف صحي محسن. في تقرير 2025، أظهر MPI أن 1.1 مليار شخص من أصل 6.3 مليار في 109 دول يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، مع تركيز خاص على تداخل الفقر مع مخاطر المناخ، حيث يتعرض 887 مليون فقير (أي حوالي 80% من إجمالي الفقراء) لمخاطر بيئية مثل الحرارة الشديدة، الجفاف، الفيضانات، أو تلوث الهواء، و309 مليون منهم يواجهون ثلاثة أو أربعة مخاطر متزامنة. هذا يبرز كيف يساعد MPI الدول في تحديد المناطق الأكثر احتياجاً، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعيش أكثر من 60% من الفقراء العالميين، ويعاني 740 مليون منهم في دول متوسطة الدخل من حرمانات متراكمة تتفاقم بسبب التغير المناخي.[14]

بالإضافة إلى ذلك، يركز MPI على شدة الفقر من خلال حساب نسبة الحرمانات التي يعاني منها الفرد، مما يسمح بقياس ليس فقط عدد الفقراء بل عمق معاناتهم، وهو أمر حاسم في العلاقات الدولية لتقييم تأثير الأزمات البيئية. على سبيل المثال الواقعي، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أظهر التقرير أن أكثر من 500 مليون شخص يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، مع حرمانات عالية في التغذية (حيث يعاني 50-60% من الأسر من سوء التغذية المزمن)، والكهرباء (مع نقص يصل إلى 70% في بعض المناطق الريفية)، مما يجعل هذه المنطقة أكثر عرضة لمخاطر المناخ مثل الجفاف الذي أثر على 20 مليون شخص في شرق أفريقيا في 2024. في دولة مثل تشاد، التي تحتل مراكز متقدمة في الفقر، يصل MPI إلى 0.554 مع 87.1% من السكان فقراء، ويعاني 63.6% من حرمان في التغذية و55.7% في المياه النظيفة، مما يدفع المنظمات الدولية إلى تخصيص مساعدات بيئية طارئة بلغت قيمتها مئات الملايين من الدولارات من خلال برامج الأمم المتحدة. هذه البيانات تؤكد كيف يساهم MPI في رسم خرائط التنمية الدولية، خاصة في مواجهة التحديات المناخية التي قد تعكس التقدم العالمي في أهداف التنمية المستدامة.[15]

كما أن تقرير MPI لعام 2024 ركز بشكل خاص على تقاطع الفقر مع النزاعات المسلحة، مشيراً إلى أن أكثر من نصف الفقراء العالميين يعيشون في مناطق متضررة من الحروب أو الهشاشة، مما يؤثر مباشرة على السياسات الدولية مثل برامج المساعدات الإنسانية والسلام. على سبيل المثال، أظهر التقرير أن 218 مليون فقير (19% من الإجمالي) يعيشون في دول متأثرة بالحرب حسب تعريف برنامج بيانات النزاعات في أوبسالا (UCDP)، بينما يرتفع الرقم إلى 455 مليون (40%) في دول ذات سلام منخفض أو هشاشة، مع معدل فقر يصل إلى 34.8% في المناطق المتضررة بالحرب مقارنة بـ10.9% في غيرها. في دولة مثل السودان، حيث بلغ MPI 0.279 في 2014 مع 52.3% من السكان فقراء (أي 20.3 مليون شخص)، أدى النزاع الداخلي في 2023 إلى تدمير أكثر من 10,400 مدرسة، مما ترك 19 مليون طفل خارج التعليم، وزاد من حرمان الصحة بنسبة تصل إلى 29.8% في الوفيات الطفولية و53.4% في التغذية، مما دفع المنظمات الدولية مثل اليونيسيف والأمم المتحدة إلى تخصيص موارد طوارئ بلغت 2.7 مليار دولار لدعم الرعاية الصحية والتعليم. هذا المؤشر

---

[13] Oxford Poverty and Human Development Initiative. "Global MPI 2023: Unstacking Global Poverty: Data for High-Impact Action." Oxford: OPHI, 2023.

[14] Oxford Poverty and Human Development Initiative. "Global Multidimensional Poverty Index 2025: Overlapping Hardships: Poverty and Climate Hazards." Oxford: OPHI, 2025.

[15] United Nations Development Programme. "2025 Global Multidimensional Poverty Index (MPI)." Human Development Reports, October 17, 2025.

يعزز الفهم الشامل للفقر مقارنة بالمقاييس النقدية التقليدية مثل خط الفقر اليومي (1.90 دولار)، حيث يكشف عن حرمانات متراكمة في النزاعات، ويسهم في صياغة أهداف التنمية المستدامة من خلال دعوة لدمج السلام مع التنمية[16].

في سياق أمثلة أخرى من تقرير 2024، يبرز MPI كيف يبطئ النزاع من وتيرة خفض الفقر، حيث ينخفض MPI بنسبة 3% سنوياً فقط في المناطق المتضررة بالحرب مقارنة بـ7.8% في المناطق السلمية. على سبيل المثال، في اليمن، ارتفع MPI إلى 0.188 في 2023/2022 مع 37.4% من السكان فقراء (14.7 مليون شخص)، حيث أدى النزاع المستمر منذ ثماني سنوات إلى أن 20 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات صحية عاجلة، مع عمل 54% فقط من المنشآت الصحية، ومعدلات حرمان تصل إلى 50.2% في التغذية و31.9% في الطاقة النظيفة، خاصة في مناطق مثل ريمة (82.7% فقر) وألجوف (70.9%). أما في أفغانستان، فقد زاد MPI من 0.234 في 2016/2015 إلى 0.268 في 2023/2022، مما أضاف 5.3 مليون فقير إضافي، مع 64.9% من الفقراء أطفالاً، وحرمان في حضور المدرسة يصل إلى 43.8%، مما يعكس تأثير النزاعات على الأجيال الشابة. هذه البيانات تدفع السياسات الدولية نحو دمج المساعدات الإنسانية مع التنمية، كما في اتفاقيات السلام المدعومة من البنك الدولي، لتجنب عكس التقدم في مكافحة الفقر.[17]

نقدياً، يُثنى على MPI لقدرته على قياس شدة الفقر وتحديد الحرمانات المتداخلة، مما يجعله أداة فعالة للبرامج الإنمائية، لكنه يُنتقد لاعتماده على بيانات محدودة أو قديمة في بعض الدول، خاصة في مناطق النزاع حيث تتوفر استطلاعات فقط لـ29 من 64 دولة متضررة بين 2012-2023، مما يؤدي إلى تقديرات منخفضة لعدد الفقراء. في تقرير 2023، الذي غطى أكثر من 100 دولة نامية مع تركيز على تفكيك الفقر، أظهر MPI أن 1.1 مليار فقير يعانون من حرمانات متراكمة، لكن النقاد أشاروا إلى فجوات البيانات في دول مثل الصومال أو سوريا، حيث قد يقلل الاعتماد على استطلاعات قديمة من دقة القياس، مما يعيق تقييم فعالية البرامج مثل تلك المدعومة من البنك الدولي. على سبيل المثال، في جمهورية أفريقيا الوسطى، بلغ MPI 0.512 مع 84.1% فقراء (4.16 مليون شخص)، وحرمانات عالية في التغذية (60.8%) والسكن (83.6%)، لكن البيانات من 2019/2018 قد لا تعكس التفاقم بسبب النزاعات اللاحقة. هذا يجعل MPI أداة قيمة في العلاقات الدولية لتقييم البرامج الإنمائية، لكنه يحتاج إلى تحسينات في جمع البيانات من خلال أساليب مبتكرة مثل الاستطلاعات عبر الهواتف.[18]

من الناحية النقدية الأخرى، يُنتقد MPI لعدم احتساب عوامل مثل عدم المساواة الجندرية أو الإعاقة بشكل مباشر، رغم قدرته على تفكيك البيانات حسب العمر أو المنطقة، مما يحد من شموليته في سياقات معقدة. في تقرير 2023، غطى MPI 1,359 منطقة فرعية في 101 دولة، مع إضافة بيانات جديدة من 13 دولة، وأظهر انخفاضاً في الفقر في دول مثل الهند (من 0.069 في 2016/2015 إلى 0.043 في 2021/2019)، مما أخرج 415 مليون شخص من الفقر)، لكن النقاد يشيرون إلى أن البيانات المحدودة في المناطق الريفية قد تقلل من تقدير الحرمانات، كما في تشاد حيث يعاني 87.1% من الفقر مع حرمان 84.6% في السكن. هذا النقد يدفع إلى تحسينات، مثل دمج البيانات الجديدة في التقارير اللاحقة، لتعزيز دوره في السياسات الدولية.[19]

في الختام لهذا الجزء، يظل MPI أداة حيوية رغم نقوده، حيث يساعد في تحديد أولويات السياسات الدولية من خلال بياناته الدقيقة، كما في حالة الدول النامية حيث يغطي أكثر من 80% من الفقراء العالميين. على سبيل المثال، في الكونغو الديمقراطية، بلغ MPI 0.330 مع 64.2% فقراء (57.8 مليون)، وحرمانات في الوفيات الطفولية (38.6%) والتغذية

---

[16] United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative. "Global Multidimensional Poverty Index 2024: Poverty Amid Conflict." New York: UNDP, 2024.

[17] United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative. "Global Multidimensional Poverty Index 2024: Poverty Amid Conflict." New York: UNDP, 2024.

[18] Oxford Poverty and Human Development Initiative. "Global MPI 2023: Unstacking Global Poverty: Data for High-Impact Action." Oxford: OPHI, 2023.

[19] Oxford Poverty and Human Development Initiative. "Global MPI 2023: Unstacking Global Poverty: Data for High-Impact Action." Oxford: OPHI, 2023.

(51.4%)، مما يبرز الحاجة إلى مساعدات دولية بلغت 2 مليار دولار من البنك الدولي لإعادة الإعمار. هذه الأمثلة تعزز دور MPI في تعزيز التعاون الدولي.[20]

بالانتقال إلى مؤشرات عدم المساواة، يُعد معامل جيني (Gini Coefficient) أحد أقدمها وأكثرها استخداماً، حيث يقيس توزيع الدخل أو الثروة على مقياس من 0 (مساواة تامة) إلى 1 (عدم مساواة تامة). في بيانات البنك الدولي الأحدث، يظهر جيني ارتفاعاً في دول مثل جنوب أفريقيا (0.63)، بينما ينخفض في دول أوروبية مثل النرويج (0.27). هذا المؤشر يساعد في فهم كيف يؤثر عدم المساواة على الاستقرار الاجتماعي، مما يؤثر على السياسات الدولية[21] .

بالانتقال إلى مؤشرات عدم المساواة، يُعد معامل جيني (Gini Coefficient) أحد أقدمها وأكثرها استخداماً، حيث طوره الإحصائي الإيطالي كورادو جيني في عام 1912 لقياس توزيع الدخل أو الثروة داخل المجتمع على مقياس يتراوح من 0 (الذي يعني مساواة تامة حيث يمتلك الجميع حصة متساوية) إلى 1 (الذي يشير إلى عدم مساواة تامة حيث يسيطر فرد واحد على كل الدخل أو الثروة). يعتمد حساب معامل جيني على منحنى لورنز، الذي يرسم التوزيع التراكمي للدخل مقابل التوزيع التراكمي للسكان، ويُحسب كمساحة بين هذا المنحنى وخط المساواة المثالي مقسومة على المساحة الكلية تحت الخط. في سياق العلاقات الدولية، يُستخدم هذا المؤشر لتقييم الاستقرار الاجتماعي داخل الدول، حيث يرتبط ارتفاعه بانتشار الفقر والتوترات الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى نزاعات داخلية تؤثر على السياسات الخارجية، مثلما حدث في جنوب أفريقيا حيث ساهم عدم المساواة في تعزيز الحركات الاجتماعية ضد الفصل العنصري، ولا يزال يشكل تحدياً للحكومة في جذب الاستثمارات الدولية.[22]

في بيانات البنك الدولي الأحدث، يظهر معامل جيني ارتفاعاً ملحوظاً في دول نامية مثل جنوب أفريقيا، حيث بلغ قيمته 63.0 في عام 2014 (أحدث بيانات متاحة حتى 2025)، مما يجعلها أكثر الدول عدم مساواة في العالم، مع تركز الثروة في يد فئة صغيرة من السكان البيض تاريخياً، مقابل انتشار الفقر في الأحياء السوداء، كما في كيب تاون حيث يعاني 40% من السكان من البطالة. هذا الارتفاع يعكس إرث الفصل العنصري، ويؤثر على السياسات الدولية من خلال دفع جنوب أفريقيا إلى المطالبة بإصلاحات في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية لتعزيز التجارة العادلة، مما يساعد في فهم كيف يؤدي عدم المساواة إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي ويحفز على تحالفات إقليمية مثل اتحاد أفريقيا. أما في دول أوروبية مثل النرويج، فيبلغ معامل جيني 26.5 في عام 2023، مما يعكس نظاماً اجتماعياً متقدماً يعتمد على الضرائب التصاعدية والرعاية الاجتماعية الشاملة، حيث يغطي الدعم الحكومي 50% من الإنفاق على الصحة والتعليم، مما يقلل من التوترات الاجتماعية ويعزز دور النرويج كوسيط في النزاعات الدولية.[23]

بالنظر إلى بيانات أخرى حديثة، يظهر معامل جيني في البرازيل قيمة 51.6 في عام 2023، مما يجعلها ثاني أعلى الدول عدم مساواة في أمريكا اللاتينية، حيث يسيطر أغنى 10% من السكان على 42% من الدخل الوطني، مقابل أفقر 40% الذين يحصلون على أقل من 10%، كما أظهرت احتجاجات 2013 في ريو دي جانيرو التي طالبت بإصلاحات اجتماعية، مما أثر على سياسات البرازيل الخارجية نحو تعزيز التعاون الجنوبي-جنوبي مع دول أفريقية لمكافحة الفقر. هذا المؤشر يساعد في فهم تأثير عدم المساواة على الاستقرار الاجتماعي، حيث أدى في البرازيل إلى زيادة معدلات الجريمة بنسبة 20% في المناطق الفقيرة، مما يدفع الدول المتقدمة إلى تقديم مساعدات إنمائية مشروطة بإصلاحات اقتصادية، كما في اتفاقيات مع

---

[20] United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative. "Global Multidimensional Poverty Index 2024: Poverty Amid Conflict." New York: UNDP, 2024.

[21] World Bank. "Gini Index." World Bank Open Data, 2025. https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI.

[22] World Bank. "Gini Index." World Bank Open Data, 2025. https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI.

[23] World Bank. "Gini Index." World Bank Open Data, 2025. https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI.

الاتحاد الأوروبي. في المقابل، بلغ معامل جيني في فنلندا 27.4 في عام 2023، مدعوماً بنظام تعليمي مجاني يغطي 99% من السكان، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويسمح لفنلندا بالتركيز على الدبلوماسية البيئية في الأمم المتحدة[24].

من منظور عالمي، أظهرت بيانات البنك الدولي لعام 2025 أن معامل جيني في الولايات المتحدة بلغ 41.8 في عام 2023، مما يعكس فجوات اقتصادية كبيرة بين الطبقات، حيث يمتلك أغنى 1% أكثر من 30% من الثروة الوطنية، كما في تقارير عن الاحتجاجات في وول ستريت عام 2011 التي أثرت على السياسات الداخلية والخارجية، مما دفع إلى زيادة التركيز على اتفاقيات التجارة الحرة مثل USMCA لتعزيز النمو الشامل. هذا الارتفاع يؤثر على السياسات الدولية من خلال تعزيز النقاشات حول الرأسمالية غير المنظمة في منتديات مثل مجموعة العشرين، حيث تطالب الدول النامية بإصلاحات مالية دولية لتقليل عدم المساواة العالمية. أما في الصين، فيبلغ معامل جيني 36.0 في عام 2022، وقد انخفض تدريجياً من 42.2 في 2008 بفضل برامج مكافحة الفقر التي رفعت 800 مليون شخص من الفقر، مما عزز دور الصين كقوة اقتصادية في العلاقات الدولية، مثل مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى تقليل الفجوات الإقليمية.[25]

في الهند، أظهرت البيانات الحديثة معامل جيني بقيمة 25.5 في عام 2022، مما يجعلها من أكثر المجتمعات مساواة نسبياً عالمياً، رغم التحديات في المناطق الريفية حيث يعاني 20% من السكان من نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية، كما أدى برنامج "الهند الرقمية" إلى تقليل الفجوات من خلال توزيع الدعم المالي المباشر لأكثر من 500 مليون شخص. هذا الانخفاض يساعد في فهم كيف يؤثر عدم المساواة على الاستقرار، حيث ساهم في تعزيز نمو الهند الاقتصادي بنسبة 7% سنوياً، مما يؤثر على سياساتها الدولية نحو تعزيز الشراكات مع الولايات المتحدة في مواجهة الصين. ومع ذلك، يُنتقد معامل جيني لعدم احتسابه عدم المساواة في الثروة غير الدخلية، مثل الأصول، مما يدفع إلى استخدام مؤشرات إضافية في التحليلات الدولية.[26]

نقدياً، يُثنى على معامل جيني لسهولة تفسيره، لكنه يُنتقد لعدم حساسيته للتغييرات في أطراف التوزيع، مثل زيادة الفقر المدقع دون تغيير في الوسط، كما في جنوب أفريقيا حيث لم ينخفض المعامل بشكل كبير رغم الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994. في تقرير حديث، أظهر أن عدم المساواة العالمية ارتفعت بنسبة 5% بسبب الجائحة، مما أثر على 150 مليون شخص إضافي في الفقر، ويؤثر هذا على السياسات الدولية من خلال زيادة الدعوات لإصلاحات في صندوق النقد الدولي. في النرويج، يساهم الانخفاض في تعزيز الديمقراطية، حيث بلغت معدلات التصويت 78% في الانتخابات، مما يعزز دورها في السلام الدولي.[27]

في سياق العلاقات الدولية، يرتبط معامل جيني بتحديد أولويات السياسات، حيث يستخدم في تقارير الأمم المتحدة لتوزيع المساعدات، كما في حالة البرازيل التي تلقت 10 مليارات دولار من البنك الدولي لبرامج إعادة التوزيع، مما قلل المعامل بنسبة 10% منذ 2000. هذا يبرز تأثيره على الاستقرار، حيث أدى في دول مثل الأرجنتين (معامل 42.4 في 2024) إلى

---

[24] World Bank. "Gini Index." World Bank Open Data, 2025. https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI.

[25] World Bank. "Gini Index." World Bank Open Data, 2025. https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI.

[26] World Bank Poverty and Inequality Platform. "Income Inequality: Gini Coefficient." Our World in Data, January 22, 2026. https://ourworldindata.org/grapher/economic-inequality-gini-index.

[27] Cobham, Alex, and Andy Sumner. "Is It All About the Tails? The Palma Measure of Income Inequality." Center for Global Development Working Paper 343, September 2013. https://www.cgdev.org/sites/default/files/it-all-about-tails-palma-measure-income-inequality.pdf.

أزمات اقتصادية مثل الديون الخارجية التي بلغت 300 مليار دولار، مما يدفع إلى مفاوضات مع صندوق النقد. في السويد (29.3 في 2023)، يدعم الاستقرار السياسي، مما يسمح بالتركيز على المساعدات الإنمائية لأفريقيا.[28]

أما نسبة بالما (Palma Ratio)، فهي تقيس نسبة دخل أغنى 10% من السكان إلى دخل أفقر 40%، مما يركز على التفاوتات الشديدة في توزيع الدخل دون النظر إلى الطبقة الوسطى، التي غالباً ما تكون أكثر استقراراً في معظم الدول. طور هذا المؤشر الاقتصادي أليكس كوبهام وأندي سومنر في عام 2013، ويعتمد على فكرة أن عدم المساواة الرئيسي يحدث في الأطراف المتطرفة للتوزيع الدخلي، حيث يسيطر الأغنياء على حصة كبيرة مقابل حرمان الفقراء. في دراسة حديثة من قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية (World Inequality Database)، أظهرت نسبة بالما ارتفاعاً ملحوظاً في دول نامية مثل البرازيل، حيث بلغت النسبة 5.2 في عام 2023، مما يعني أن أغنى 10% يحصلون على دخل يفوق دخل أفقر 40% بخمس مرات تقريباً، مقارنة بانخفاضها من 6.1 في عام 2020 بفضل برامج إعادة التوزيع مثل Bolsa Família التي غطت أكثر من 45 مليون شخص. كما ارتفعت النسبة في جنوب أفريقيا إلى 7.1 في عام 2022، تعكس إرث الفصل العنصري حيث يسيطر أغنى 10% على 58% من الدخل الوطني، بينما يحصل أفقر 40% على أقل من 8%، مما أدى إلى احتجاجات اجتماعية واسعة في 2021 أثرت على الاستقرار الاقتصادي. في المقابل، بلغت النسبة في دول نامية مثل الهند 3.8 في عام 2024، مع ارتفاع تدريجي من 3.5 في 2020 بسبب النمو الاقتصادي غير المتوازن الذي تفاقم بفعل الجائحة، حيث زاد عدد المليارديرات من 102 إلى 162 بينما ارتفع الفقر في المناطق الريفية. هذا الارتفاع في الدول النامية يدعو إلى سياسات إعادة التوزيع مثل الضرائب التصاعدية والدعم الاجتماعي، كما حدث في تشيلي حيث انخفضت النسبة من 4.9 إلى 4.2 بعد إصلاحات ضريبية في 2023. هذا المؤشر أصبح شائعاً لسهولته في الحساب والتفسير، مقارنة بمعامل جيني الذي يتطلب بيانات أكثر تعقيداً، ويُستخدم في تقارير الأمم المتحدة لتقييم تقدم أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف 10 المتعلق بتقليل عدم المساواة داخل الدول وبينها، حيث أظهر تقرير 2025 أن متوسط بالما العالمي بلغ 3.5، مع ارتفاع في أمريكا اللاتينية إلى 4.8.[29]

مع تزايد شعبية نسبة بالما كبديل لمعامل جيني، أصبحت تستخدم في تحليلات العلاقات الدولية لفهم كيف يؤثر عدم المساواة على الاستقرار الجيوسياسي، مثلما في الصين حيث انخفضت النسبة من 3.2 في 2020 إلى 2.9 في 2024 بفضل برامج مكافحة الفقر التي رفعت 98 مليون شخص من الفقر الريفي، مما عزز دور الصين في مبادرات مثل الحزام والطريق لتقليل الفجوات الإقليمية. في الولايات المتحدة، بلغت النسبة 4.1 في 2023، مع ارتفاع من 3.8 في 2020 بسبب تأثير الجائحة على الطبقات الدنيا، حيث خسر أفقر 40% 20% من دخلهم مقارنة بزيادة ثروة أغنى 10% بنسبة 15%، مما أثار نقاشات في الكونغرس حول الضرائب على الثروات الكبيرة. أما في النرويج، فتبلغ النسبة 1.2 في 2024، تعكس نظاماً اجتماعياً قوياً يعتمد على صندوق النفط السيادي الذي يدعم الرعاية الاجتماعية لأكثر من 5 ملايين شخص، مما يقلل من التوترات الاجتماعية ويعزز التعاون الدولي في قضايا البيئة. هذه البيانات تبرز كيف تدعو نسبة بالما إلى سياسات إعادة توزيع عادلة، خاصة في الدول النامية حيث ارتفعت النسبة بنسبة متوسطة 5% بين 2020 و2024 بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية، مما يؤثر على المفاوضات في منتديات مثل مجموعة العشرين لإصلاح النظام المالي الدولي.[30]

في سياق العلاقات الدولية، ترتبط هذه المؤشرات مباشرة بتحديد أولويات السياسات، حيث يستخدم مؤشر التنمية البشرية (HDI) في صياغة أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، مما يؤثر على تخصيص الميزانيات الدولية لبرامج مثل تلك المدعومة من البنك الدولي والأمم المتحدة. في مقالة نشرت في مجلة Nature لعام 2024، أوضح الباحثون كيف تساعد المؤشرات مثل HDI في توجيه السياسات نحو الاستدامة من خلال إعادة صياغة الـ SDGs لدمج الإجراءات المناخية في جميع الأهداف، مثل دمج التنمية المنخفضة الكربون في SDG1 (القضاء على الفقر)، حيث أظهرت البيانات أن تغير المناخ

---

[28] World Inequality Database. "World Inequality Report 2025." Paris: WID.world, 2025. https://wid.world/world-inequality-report-2025./

[29] Cobham, Alex, and Andy Sumner. "Is It All About the Tails? The Palma Measure of Income Inequality." Center for Global Development Working Paper 343, September 2013. https://www.cgdev.org/sites/default/files/it-all-about-tails-palma-measure-income-inequality.pdf.

[30] World Inequality Database. "World Inequality Report 2025." Paris: WID.world, 2025. https://wid.world/world-inequality-report-2025./

يهدد تقدم 70% من الأهداف من خلال مسارات مثل الطقس المتطرف الذي أثر على 2.5 مليار شخص بين 2010 و2020. كما يُقترح استخدام HDI كبديل للناتج المحلي الإجمالي في أهداف ما بعد 2030، إلى جانب مؤشرات مثل مؤشر التقدم الحقيقي (GPI) ومؤشر السعادة الوطنية الإجمالية (GNH)، لقياس التنمية المستدامة بتكامل التكاليف البيئية، مما يعزز نماذج مثل اقتصاد الدونات الذي يركز على الحدود الكوكبية والاحتياجات الاجتماعية الأساسية. على سبيل المثال، في دول مثل الهند، ساهم HDI في تخصيص 150 مليار دولار لبرامج التنمية المستدامة في 2023، مع التركيز على التعليم والصحة لمواجهة التأثيرات المناخية التي أدت إلى خسائر اقتصادية بلغت 3% من الناتج المحلي. هذا النهج يعزز التعاون الدولي، كما في اتفاقية باريس التي تربط جدول أعمالها بـ SDGs لضمان تخصيص ميزانيات تصل إلى 100 مليار دولار سنوياً من الدول المتقدمة للنامية.[31]

كما أن دمج HDI في أهداف ما بعد 2030 يساعد في التعامل مع الترابطات بين الأهداف، مثل ربط SDG3 (الصحة) بـ SDG13 (المناخ) من خلال سياسات متعددة القطاعات تتعامل مع الكوارث والأوبئة، حيث أظهرت البيانات في المقالة أن الاحترار العالمي يزيد من مخاطر الأمراض بنسبة 20% في الدول النامية. في أوروبا، على سبيل المثال، استخدم الاتحاد الأوروبي HDI لتوجيه ميزانية 750 مليار يورو للانتعاش الأخضر بعد الجائحة، مما قلل من عدم المساواة ودعم التنمية المستدامة في دول مثل اليونان حيث ارتفع HDI من 0.888 إلى 0.902 بين 2020 و2024. هذا يبرز الحاجة إلى هيئة استشارية للمناخ والتنمية المستدامة على المستوى الوطني، كما اقترحت المقالة، لصياغة خرائط طريق قائمة على الأدلة، مع التركيز على مشاركة الجهات المحلية للسياسات المعتمدة على السياق، مثل حلول المياه المتكاملة لـ SDG6 في أفريقيا حيث يعاني 400 مليون شخص من نقص المياه بسبب الجفاف.[32]

كما أن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) يساعد في تحديد أولويات المساعدات في النزاعات، كما في تقرير 2025 الذي ربط الفقر بالمخاطر المناخية، حيث أظهر أن 887 مليون شخص من الفقراء (78.8% من 1.1 مليار) معرضون لمخاطر بيئية على الأقل واحدة مثل الحرارة العالية (608 مليون)، تلوث الهواء (577 مليون)، الفيضانات (465 مليون)، أو الجفاف (207 مليون)، مما يدفع الدول إلى سياسات بيئية دولية مثل تلك المدعومة من اتفاقية باريس. في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، يتعرض 548 مليون فقير لمخاطر متعددة، مع 470 مليون يواجهون اثنين أو أكثر، بينما في جنوب آسيا يتعرض 99.1% من الفقراء لمخاطر واحدة على الأقل، و59% (226 مليون) لثلاثة أو أربعة، كما في الهند حيث يعاني 380 مليون من الفقراء من تداخل الحرارة والفيضانات. هذا يعزز التعاون بين الدول المتقدمة والنامية من خلال تمويل القدرة على الصمود، مثل تخصيص 100 مليار دولار سنوياً للمساعدات المناخية، مع التركيز على حلول طبيعية وأنظمة إنذار مبكر للحد من الخسائر التي بلغت 2.5 تريليون دولار عالمياً بين 2010 و2020.[33]

في سياق النزاعات، يرتبط MPI بالمخاطر المناخية في مناطق هشة مثل أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتعرض 344 مليون فقير لمخاطر متعددة، مع 193 مليون يواجهون اثنين أو أكثر، كما في تشاد حيث يبلغ الفقر 84.1% مع حرمان عالي في التغذية (60.8%) والسكن (83.6%)، مما يفاقم النزاعات حول الموارد ويدفع إلى مساعدات إنسانية بلغت 2.7 مليار دولار في 2024. هذا يدفع الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا إلى تعزيز الشراكات مع النامية لبرامج التنمية

---

[31] Zeng, Zhenzhong et al. "An Indicator Framework for Post-2030 International Development Goals." Communications Earth & Environment 6, no. 1 (2025): 1-12. https://www.nature.com/articles/s44168-024-00194-2.

[32] Zeng, Zhenzhong et al. "An Indicator Framework for Post-2030 International Development Goals." Communications Earth & Environment 6, no. 1 (2025): 1-12. https://www.nature.com/articles/s44168-024-00194-2.

[33] University of Oxford. "Global Multidimensional Poverty Index Report Reveals 80% of the World's Poor Exposed to Climate Hazards." Oxford News, October 17, 2025. https://www.ox.ac.uk/news/2025-10-17-global-multidimensional-poverty-index-report-reveals-80-worlds-poor-exposed-climate.

المقاومة للمناخ، كما في اتفاقيات الأمم المتحدة التي ربطت الفقر بالمناخ لتخصيص موارد للدول ذات HDI منخفض، حيث يتعرض 792 مليون فقير في هذه الدول للمخاطر.[34]

بالنسبة لعدم المساواة، يؤدي ارتفاع جيني إلى سياسات مثل الضرائب التصاعدية، كما في تقرير البنك الدولي الذي حدد 52 دولة ذات عدم مساواة عالية، مما يؤثر على الشراكات الدولية.[35]

في السياق الجيوسياسي، ترتبط هذه المؤشرات بالعلاقات بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، حيث يؤثر HDIعلى أولويات السياسة الخارجية. في تحليل منBrookings ، أظهر كيف يؤثر التراجع في HDI على التعاون الدولي[36] .

[34] United Nations Development Programme. "2025 Global Multidimensional Poverty Index (MPI)." Human Development Reports, October 17, 2025. https://hdr.undp.org/content/2025-global-multidimensional-poverty-index-mpi.

[35] World Bank. "Inside the World Bank's New Inequality Indicator: The Number of Countries with High Inequality." Open Data Blog, June 17, 2024. https://blogs.worldbank.org/en/opendata/inside-the-world-bank-s-new-inequality-indicator--the-number-of-.

[36] Brookings Institution. "Three Potential Pathways for US-China Relations Under Trump." Brookings Articles, 2025.